

البرنامج ينطلق أكتوبر المقبل بـ 150 بحرينياً حديث التخرج

## ”الصحة“: 1200 مكافأة شهرية للطبيب المتدرب

● بدور المالكي من الجفير

تصوير: خليل إبراهيم



يبدسون الطب في الخارج دون إخطار مسبق لوزارة الصحة وبعد مرور سنوات يرتفع عدد الأطباء الخريجين أكثر بكثير من عدد الأطباء المسجلين لدى الوزارة وهو ما ساهم في حدوث مشكلة التأخير خلال السنوات القليلة الماضية.

وقالت: نحن نعمل حالياً على زيادة رعة عملية التوظيف إلا أن العدد قد يكون محدوداً وذلك نظراً لقلّة الشواغر المتوفرة.

من جانبه، أكد مدير إدارة التدريب في وزارة الصحة محمد السويدي أنه لا يوجد في البحرين طبيب عاطل عن العمل، فهناك فرق بين التوظيف والتدريب في وزارة الصحة، فالأطباء الخريجون الجدد يلتحقون بوزارة الصحة للتدريب ولتأهيلهم للعمل في التخصص المطلوب كأطباء متخصصين.

وأضاف أن هذا المشروع يضيء حلولاً جذرية للتدريب والتوظيف للأطباء البحرينيين، لأنه سيفتح أمامهم فرصاً للحصول على مؤهلات ونظام دراسات يعادل الدراسات العليا في مجال الطب ويستطيع أن يستقبل 150 طبيباً سنوياً للانخراط بالتدريب في مختلف التخصصات المطلوبة لسوق العمل من خلاله.

وأكد أن هذا المشروع حظي بدعم كبير من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء وسينهي الأمانة التي يمر بها الأطباء حالياً، وأنه لا بد من العمل على إيجاد آليات لحلها ولكن من خلال حلول جذرية، موضحاً أن نحو 70% من الأطباء حالياً يقبلون على تخصص الجلدية، أو طب العائلة، في الوقت الذي تسعى فيه الوزارة إلى سد احتياجاتها في تخصصات أخرى، مشيراً إلى أن الوزارة لديها 20 شاغراً بطب العائلة تقدم لها 100 طبيب يرغبون في هذا التخصص.

التي تؤهل لشغل الشواغر الوظيفية الطبية في مختلف الأقسام والتخصصات بالمستشفيات والمراكز الصحية بوزارة الصحة.

ونوه بخطوات الوزارة في توضيح آخر المستندات للأطباء منعا للالتباس الذي أثارته وسائل الإعلام في هذا الجانب، حيث عقدت الوزارة لقاءات واجتماعات عدة مع عدد كبير من الأطباء حديثي التخرج في خطوات تسعى إلى الرد على كل الاستفسارات والأسئلة المطروحة من قبلهم عن اللوائح التدريبية المتعلقة بتدريب الأطباء حديثي التخرج من كليات الطب البشري بداخل وخارج مملكة البحرين، وذلك في ظل قرار فصل تدريب الأطباء حديثي التخرج عن توظيفهم إلى جانب تعريف الأطباء بسياسات وضوابط التدريب في ظل النظام الجديد ومبرراته التي ستسمح للطبيب البحريني المتدرب فرصة الحصول على التفرغ للتدريب.

من جهته، أكد الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط محمد العوضي أن النظام الجديد سيعمل على التحاق الأطباء حديثي التخرج بالبرامج التدريبية دون الانتظار طويلاً للحصول على الشاغر الوظيفي، مؤكداً أن هذا النظام أيضاً سيمتدح الطبيب البحريني المتدرب فرصة الحصول على التفرغ للتدريب واكتساب المهارات الفنية دون الانشغال في الأمور التشغيلية للخدمات الطبية والتي قد تتعكس سلباً على تحصيله الأكاديمي النظري والعمل، موضحاً أن برنامج التدريب الجديد للوزارة معتمد من المجلس العربي للتخصصات الصحية ومعتمول به في الدول العربية والخليجية، وأن اللوائح التدريبية المعتمدة بالموقع الرسمي للمجلس على شبكة الإنترنت هو ما سيطبق على الأطباء المتدربين، وأن الامتيازات التي

ستمنح للطبيب المتدرب خلال انخراطه في البرنامج التدريبي، والتي ستكون متوسط بين الدرجة الخامسة والسادسة مضافاً إليها العلاوات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والعلاوات الأخرى أي ما يعادل صرف راتب شهري يفوق 1200 دينار لكل طبيب متدرب، مؤكداً أن الوزارة بانتظار رد وزارة المالية المتعلق بهذا الجانب.

وأوضحت عبدالواحد أن البرنامج استوعب حتى الآن 150 طلباً لجميع التخصصات، وأنه سيفرغ التدريب بشكل أسرع، كما أن فرص اختيار التخصص ستكون بشكل أكبر لدى الطبيب.

وتابعت أن الوزارة تتابع معانة الأطباء ونقدر الظروف التي يهرون بها، مؤكداً أن الوزارة تفج جنباً إلى جنب مع الأطباء لكونهم جزءاً لا يتجزأ من وزارة الصحة، إلا أن هناك بعض الأمور التي ربما تكون خافية عن الكثير من الأطباء وهي مسألة الإجراءات الإدارية التي تعتمد على الميزانية وطريقة العمل، مشيرة إلى أن هناك الكثير من الطلبة والطالبات

سيحصل عليها المتدرب تضمن جميع حقوقه، سواء المادية أو المهنية، وتؤهل بالدرجة الأولى وترفع من كفاءته للعمل بالمهنة الطبية.

وأشار العوضي إلى أن البرنامج الذي ستموله وزارة الصحة بميزانية مخصصة معتمدة من الوزارة سيشمل البحرينيين فقط، وسيتم توقيع عقود تدريبية مع متدربين كل حسب تخصصه وتتراوح المدة من ثلاث إلى خمس سنوات، مشيراً إلى أن البرنامج جديد من نوعه ويكفل الطبيب المتدرب من الناحية الأكاديمية والتدريبية وتؤهل في الحصول على شهادة من المجلس العربي للتخصصات الصحية، مضيفاً أن النظام سيمتدح من مستوى الخدمات التعليمية والتدريبية للأطباء مؤكداً أن العقود التدريبية التي ستبرم مع الأطباء المتدربين ستضمن بنود إلزامية بعدد ساعات التدريب وستحفظ حقوقهم.

وعلى جانب متصل، كشفت الوكيل المساعد للموارد البشرية والخدمات فاطمة عبدالواحد عن أن وزارة الصحة رفعت الدرجات المعتمدة والتي

أعربوا عن ثقتهم بأن رئيس الوزراء سينصفهم... حراس المراكز الصحية:

## ألق بنا وأبرزنا ظلم كبير لعدم تسكيننا على الكادر الجديد

وأكدوا أنهم خاطبوا المسؤولين في الوزارة مراراً ولم يجدوا أذناً صاغية ولم ينصفهم أحد، وناشدوا رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الذي لا يقبل أبداً أن يضام موظف في حكومة سمية حيث إن سموه الداعم الأول للعاملين كافة في الحكومة ودايم التوجيه للوزراء بإنصاف الموظفين وجعل الأبواب مفتوحة لهم للنظر في مشاكلهم والمعوقات التي تعترض طريقهم في بذل المزيد لخدمة الوطن والارتقاء بالعمل الحكومي.

البلاد - محضر الشؤون المحلية: تقدمت مجموعة كبيرة من حراس أمن المراكز الصحية بشكوى لـ "البلاد" حول عدم إنصافهم في الكادر الجديد الذي أقرته وزارة الصحة لامن المراكز الصحية في العام 2013، حيث إن الوزارة سكتت وعداً قليلاً من حراس الأمن على الكادر الجديد فيما أن الغالبية لم يتم تسكينهم على الكادر مما أوقعهم في ظلم كبير وظلوا على الدرجة الخامسة الاعتيادية.

”الوطنية“ لدى مشاركتها في اجتماع عُمان:

## دعوة لإعادة النظر في استراتيجية الشبكة العربية للحقوق

جلسة الافتتاح - واعتمد في الاجتماع - الذي شاركت فيه مؤسسات حقوق الإنسان من العراق ومصر وتونس والمغرب والجزائر وسلطنة عمان وقطر والبحرين والسودان وموريتانيا وجزر القمر وفلسطين والأردن -التقرير السنوي لأعمال الشبكة لعام 2014، والمبادئ التوجيهية لمهام وواجبات واختصاصات الرئاسة. وفي مداخلة لعبدالعزیز ابل أوضح أهمية إعادة النظر في استراتيجية عمل الشبكة للأعوام الثلاثة القادمة لتتواءم مع المعطيات الراهنة، إضافة إلى أهمية قيام المؤسسات الوطنية بحث دولها الإرعاع في الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، حيث جاءت فكرة إنشاء المحكمة بناءً على اقتراح من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين،

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع الثاني عشر للجمعية العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقدت بالعاصمة الأردنية عمان، وذلك بوفد برئاسة رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبدالعزیز ابل وعضوية ماريما خوري رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام المساعد. وفي بداية الاجتماع تم نقل الرئاسة السنوية للشبكة من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، ثم قدم كل من محمد عدنان البشير رئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، ووزير العدل الأردني بسام التلهوني، ومصباح الكتبي ممثلاً عن البرلمان العربي كلمات في

ركن المركبات في دوحة عراد ليس من مسؤولياتنا... متحدث رسمي من المطار لـ "البلاد":

## سعة مواقف السيارات الحالية تزيد عن 4 آلاف وتخطيط لزيادتها

النقل العام الجديدة كلياً والتي ساهمت في تقليل الازدحام. وقال البيان إنه بالنسبة إلى المسافرين الذين قاموا بركن سياراتهم خارج حدود المطار (وفي دوحة عراد على وجه التحديد) فإنهم لا يقعون ضمن مسؤوليات إدارة المطار، ولا يخضعون لأنظمتهم حيث تقع المسؤولية على المسافرين أنفسهم لاحترام القوانين ويقع تنظيمهم تحت الإدارة العامة للمرور.

وذكرت شركة مطار البحرين في بيانها أنها قامت بإصدار بيان للمسافرين عبر عدة قنوات منها الصحافة المحلية وشبكات التواصل الاجتماعية تنصح فيه المسافرين باتخاذ خطط بديلة عن إيقاف سياراتهم في مواقف المطار.

وبالنسبة إلى الحلول الإضافية فإن شركة مطار البحرين في مراحل التخطيط من أجل توفير المزيد من مواقف السيارات التي تواكب الأعداد المتزايدة للمسافرين وذلك في المستقبل المنظور حتى يتسكن مطار البحرين الدولي من تقديم تجربة السفر الأفضل والأكثر ترحاباً للمسافرين.

ونود الإشارة إلى أنه تم الترتق من قبل بعض الصحف عن مشروع أعلن عنه في 2012 وتم لاحقاً الإعلان عن عدم قيامه في مواقف السيارات A، وذلك لبدء مشروع تحديث المطار والذي يشتمل على مواقف متعددة الطوابق.

وجاء في البيان أن شركة مطار البحرين بصفتها الجهة المسؤولة عن تشغيل وإدارة المطار، وفق أعلى المعايير العالمية، ترقبت الإقبال الكبير على السفر أثناء إجازة عيد الفطر المبارك، والتي تزامنت هذا العام مع العطلة الصيفية وموسم السفر إضافة إلى بدء الأعمال التنضيرية لمشروع برنامج تحديث المطار. وأضاف البيان: إن شركة مطار البحرين حرصت على إعلام المسافرين بالازدحام المتوقع، عبر عدد من وسائل الإعلام، كما تم التحدث عن خطة الشركة لتوفير حلول بديلة، بعد إغلاق موقف السيارات في المنطقة C نتيجة قربها من موقع مبنى المسافرين الجديد، والذي هو قيد مراحل التخطيط حالياً، حرصاً على أمن وسلامة المسافرين.

وأشار البيان إلى أن أعمال البناء تأتي ضمن برنامج تحديث المطار، حيث تمثلت الحلول البديلة في افتتاح مناطق السيارات E وB وD، والمخصصة لركن السيارات لفترات طويلة، إلا أن عدد المسافرين لهذا العام قد تجاوز التوقعات، وهو الأمر الذي يثير زيادة حركة المسافرين عبر المطار بالفعل وبدل على ازدهار حركة السفر في مملكة البحرين وتؤثر بشكل إيجابي على إسهام المطار في الاقتصاد البحريني.

واعترفت الشركة أن جميع المواقف المذكورة قد امتلأت، وقد تم مؤخراً إضافة مطار البحرين الدولي كمحطة مهمة من محطات حافظات

المرور، ومحدودية المواقف المرتبة عنها خصوصاً أثناء فترة عيد الفطر. كما حثت شركة مطار البحرين المسافرين إلى استخدام وسائل النقل البديلة للوصول إلى مطار البحرين الدولي.

وأوضح المتحدث أنه تم بالفعل وضع الخطط لبناء مواقف متعددة الطوابق، وذلك ضمن مخططات مبنى المسافرين الجديد والذي يجري العمل عليه حالياً، وقد تم الإعلان عن مخطط سابق أعلن عنه في 2012 وتم لاحقاً الإعلان عن عدم قيامه في مواقف السيارات A، وذلك لبدء مشروع تحديث المطار والذي يشتمل على مواقف متعددة الطوابق وحتى لا يتعارض هذا المشروع مع المشروع الأكبر لزيادة الطاقة الاستيعابية.

بين المتحدث أن هناك زيادة في الطاقة الاستيعابية لمواقف السيارات، لكن النمو الممتاز الذي يشهده مطار البحرين الدولي وخصوصاً في فترات الأعياد وإغلاق مواقف السيارات C لتتمكن من تطوير المطار وزيادة الطاقة الاستيعابية أدت لزيادة مطردة مع بدء العطلة الصيفية في أوقات العيد وهي حالة نادرة لا تتكرر إلا لسنوات معدودة، وأكد المصدر أن توسعة مواقف سيارات المطار لها الأولوية في مشروع تطوير وتوسعة المطار.

هذا، وأصدرت شركة مطار البحرين بياناً صحافياً، حول ما نشرته (البلاد) من مشكلة احتفاظ السيارات في مواقف المطار ودوحة عراد.